International Refereed Journal of Language & Culture
June 2023, Vol. (8), No. (1)
eISSN: 2821-2908

المجلة العلمية للغة والثقافة
يونيو 2023، المجلد (8)، العدد (1)

دور سياق الكلام في تشكل الدلالات الشرعية في الحديث: دراسة تحليلية على ألفاظ مختارة مختلف في دلالتها في موطأ الإمام مالك

The Role of The Context of Speech in The Formation of Legal Connotations in The Hadith: An Analytical Study on Selected Words with Different Signifance in *Muwatta Imam Malik*

جورج أبو الدنين

الأستاذ المشارك الدكتور عمر بن محمد دين

كلية اللغات بجامعة المدينة العالمية – كوالالمبور – ماليزيا

الملخص

لكل موقف أو حدث أو ظرف كلامه الذي يُقال له؛ فيكون الكلام مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالظرف العام للموقف، أي السياق، ويكون السياق وسيلة تحدد التفاصيل الداخلية والخارجية التي تحدد الدلالة المقصودة من الكلمة أو التركيب؛ فالوسيلة الصحيحة لفهم الدلالة، ومعرفة المعنى واستنباطه، تأتي من تحليل تفاصيل السياق، بوضع إطاراته اللغوية والاجتماعية والبيئية حيث يجب أن تكون. ومن الضروري مراعاة المقام بكل تفاصيله وعناصره في أداء الكلام والكتابة؛ فالكلام المقول أو المنطوق في سياق معيّن لا يقال في مقام آخر. وقد هدف البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين السياق والدلالة التي تحملها الألفاظ والتراكيب في الأحاديث المختلف في روايتها في موطأ الإمام مالك بن أنس، فضلًا إلى تحديد دور السياق في تحديد المعنى وتوليد الدلالة، وفي فرز دلالة محددة واختيارها من أجل مواجهة انفتاح المعنى على مجموعة من الدلالات الأخرى. وبناء على ذلك تطبق الدراسة هذه العلاقة على أنموذج تراثيّ مهمّ ذي مكانة عالية، عن طريق دراسة دلالة الألفاظ المختلف في روايتها في أحاديث موطأ الإمام مالك، وعلاقة السياق بتشكّل هذه الدلالة واستنتاجها بما يناسبه، كونه الإطار العام الذي يحدد هذه الدلالة ويعطي ملامحها، مستخدمة المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت إلى نتائج هامة منها: أن للسياق أهمية كبيرة في كشف المعاني وتقريبها، وفي حل إشكالية الاشتباه والمظان

المتعارضة، ويُستَسهل هذا بتوظيف الاستعمال اللغوي وتحليله ضمن علاقته بالسياق؛ لأنّ المعنى يرتبط بسياق محدّد أكثر من سياقٍ آخر؛ كما وجدت الدراسة أن السياق مرتبط باللغة العربية من حيث مستوياتها اللغوية؛ فهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم وتحدّث بها النبي محمد عليه الصلاة والسلام؛ فكان أفصح أهلها.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، السياق، الحديث النبوي، موطأ الإمام مالك، المقام.

Abstract

For every situation, event, or circumstance, words that are said in it; Speech is closely linked to the general circumstance of the situation, i.e. the context, and the context is a means that determines the internal and external details that determine the intended significance of the word or structure. The correct way to understand the significance, and to know and deduce the meaning, comes from analyzing the details of the context, by setting its linguistic, social and environmental frameworks. It is necessary to take into account the place with all its details and elements in the performance of speech and writing, for the words said or uttered in a specific context are not said in another place. The research aimed to seek to determine the nature of the relationship between the context and the connotation carried by the words and structures in the different hadiths in their narration in the Muwatta' of Imam Malik bin Anas, in addition to defining the role of the context in defining the meaning and generating the connotation, and in sorting out a specific connotation and choosing it in order to confront the openness of the meaning. on a host of other signs. Accordingly, the study applies this relationship to an important heritage model with a high status, by studying the significance of the different expressions in its narration in the hadiths of Muwatta Imam Malik, and the relationship of the context to the formation of this indication and deducing it in a way that suits it, being the general framework that defines this significance and gives its features, using the method. Analytical descriptive, and I concluded that the context is of great importance in revealing and approximating meanings, and in solving the problem of suspicion and conflicting perspectives. Because the meaning is related to a specific context more than another context, and the study also found that the context is linked to the Arabic language in terms of its linguistic levels, as it is the language in which the Holy Qur'an was revealed and the Prophet Muhammad, peace and blessings be upon him, spoke in it, so he was the most eloquent of its people.

Keywords: Significance, Context, Hadith, Muwatta Imam Malik, Maqam.

المقدمة:

تعدّ دلالة الكلمة من القضايا اللغوية التي يُختلف فيها كثيرًا بين دارسي النّصوص على اختلافها؛ في الأدب واللغة والعلوم الشرعية وغير ذلك من العلوم التي تعتمد على النقول وفهمها، وشرحها واستنتاج المعاني والدلالات والأحكام منها، ويعود هذا الاختلاف في تحديد الدلالة إلى الاختلاف في فهم السياق الذي جاء فيه الكلام، أو البيئة والظروف التي أنتجت الكلام وأدّت إليه، مما يعني بالضرورة الاختلاف في تحديد الدلالة التي يحملها الكلام بحسب الطريقة التي أخذ بها المفسر أو المتلقي سياق الموقف.

وإنّ الانفتاح على دلالات متعددة يغني الدرس اللغوي، ويغني الأدب والتفسير، ويعطي للمكتبة العربية جهودًا لا تنتهي ترفد من النّص لتقدّمه إلى الإنسان بأشكال عدّة، وهو أمر مهمّ ومطلوب، لكن لا بدّ من التحفّظ والحذر عندما يتعلق الأمر بالنّصوص الدينية الشرعيّة، أي في القرآن الكريم والحديث النبوي، كونها نصوصًا مقدّسة، يعدّ التعامل معها دون الحذر المطلوب أمرًا غير لائقٍ بها، وله نتائجه غير المحمودة على الإنسان الذي قد يقنع بدلالة غير صحيحة تؤثر في سلوكه أو فهمه للقضايا الشرعية والفقهية في النّص التراثي الديني، مما يؤكد ضرورة الحذر في فهم السياق والجو العام للنص التراثي الديني ومنه نصّ الحديث، من أجل تحديد دلالة كل كلمة فيه، وفهم مقاصدها.

ومن هنا تأتي أهميّة دراسة العلاقة بين السياق ودلالة الألفاظ المختلف في روايتها ودلالتها في الحديث النبوي الشريف، لأنّ ذلك مرتبط ارتباطًا مباشرًا باستنباط المحمود والمذموم والتزام الأول وتجنّب الثاني وفق ما يقتضيه تعليمُ أفصح البشر سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام. ولذلك تقدم الدراسة تحليلًا لألفاظ مختارة من موطأ الإمام مالك بن أنس قد اختُلف في روايتها ودلالتها، مع العمل على ترجيح الدلالة الأكثر ارتباطًا بالسياق والتصاقًا به.

تمهيد:

مفهوم السياق ودلالته:

قبل الخوض في العلاقة بين سياق الكلام والدلالات التي تتشكل فيه، لا بدّ من تحديد دقيق لمفهوم السياق، ومفهوم دلالة السياق، حتى يتمكن البحث من وضع الإطار الملائم لتحليل الدلالات المرتبطة بالألفاظ في داخل سياقاتها التي أسهمت في إنتاج معناها ودلالتها.

أما بالنسبة إلى السياق في اللغة، فهو في من "سَوَقَ"، وأصله سِواق، انقلبت الياء واوًا لأن السين مكسورة الحركة، وتعني حدود الشيء، والمهر، وأن يحدوَ المرءُ القطيعَ أو الإبل، أي ما سيق من الدواب[1]، وفي أساس البلاغة ساقت الريح السحاب، وتساوقت الإبل أي تتابعت، ويسوق الحديث أحسن السياق، وإليك يساق الحديث، وهذا الكلام مساقه إلى كذا، وجئت بالحديث على سوقه أي جئت به على سرده[2]، والمنساق: التابع والقريب[3]، وفي المعجم الوسيط سياقُ الكلامِ تتابعه وأسلوبُه الذي يجري عليه [4]. ويُستنتج من هذا أن المعنى اللغوي للسياق يدور حول استعمال العرب للمادة اللغوية في إطار التتابع والاتصال، من غير انقطاع؛ فالسياق متعلق بالحركة المتصلة المتتابعة المنتظمة من أجل غاية محددة، وفق مجموعة من العناصر المجتمعة المترابطة والمتجانسة.

أما في الاصطلاح؛ فمن المهم التأكيد بأنّ مصطلح السياق لم يستقرّ بشكل محدد وواضح في إطار مفاهيمي معيّن إلا في الزمن الحديث المتأخر، إذ ورد المسمّى في جهود اللغة عبر الأزمنة المختلفة لكنه لم يحمل ذلك المستوى الشامل من العناصر الناضجة من أجل التعبير عن مفهومه.

فقد جاء السياق عند علماء العرب القدماء بمسميات متعددة؛ سياق الكلام، وسياق النظم، واللفظ الواضح فيما سيق إليه، وما أوجبه نفس الكلام، واستخدموا مصطلح السياق في تحديد دلالة بعض الألفاظ مثل النكرة في سياق الشرط، والنكرة في سياق النفي، وهلمّ جرًّا[5].

أما علماء اللغة المحدثون؛ فقد تأثّروا بالانفتاح على الدرس اللساني الحديث، الذي حدد السياق بتعريفات متعددة لا تختلف عن المفاهيم التي وضعها علماء اللغة العرب القدماء، فنجد جون ديبوَا مثلًا يعرّف السياق بكونه المحيط الكامل للكلام والأحداث، وهو مجموع الوحدات النفسية والصوتية الكلامية؛ كما نجد التعريف نفسه في المعاجم الأجنبية، التي ترى بأنّ السياق عبارة عن مجموعة النص الذي يحيط بعنصر من اللغة، فيتعلق به وبمعناه.

ومن المحدثين العرب الذين عرّفوا السياق، يعرف محمود السعران السياق بأنه مجموعة العناصر التي تسهم في بناء الموقف الخطابي أو الحالة الكلامية[6] التي تتعلق بالكلام[7]، ويعرفه عبده الراجحي في هذا الإطار بأنه "مجموع الظروف التي تحيط بالكلام"[8].

يجدُ الباحثان أن علماء اللغة المحدثين قد اتفقوا في حديثهم عن السياق وتحديدهم له؛ إذ يُرى عند كمال بشر أن هذا السياق عبارة عن مسرح لغوي، يحمل مقامًا ومجريات حال، وهو عبارة عن إطار اجتماعي

كامل ذي عناصر مترابطة مع بعضها بعضًا، وهي منتج الكلام ومستقبل الكلام والكلام نفسه، والمواقف المحيطة به، والملامح والمؤشرات التي تسهم في إنتاج مفاد الكلام نفسه[9].

وبالنظر في جهد تمام حسان في هذا المجال، يجد البحث أنه قد نظر نحو السياق انطلاقًا من معناه المعجمي المرتبط بالتتابع والاتصال، أو الإيراد؛ حيث يرى أنّه يجب النظر إلى السياق من ناحيتين؛ الأولى هي توالي العناصر التي يتحقق السبك والسياق من خلالها، أي سياق النص. أما الثانية، فهي توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي، وارتبط بالاتصال من ناحية سياق الموقف[10].

ومن خلال ما ذهب إليه تمام حسان تستنتج الدراسة أنّ السياق أساس انطلاق الكلام بمعناه الشكلي والمضموني؛ فيكون السياق هو العلامة الناتجة عن امتزاج العناصر الكلامية من أجل تحقيق المعنى والدلالة؛ فيكون بذلك السياق سلسلة من التفاعلات الدلالية الصغيرة في إطار الكلمة والجملة على أساس التشارك الكامل في إنتاج المعنى. أي إنّ السياق سياقان؛ السياق اللغوي، أي الكلام وما يحمله من المعنى، والسياق الموقفي، أي ما يحيط بالنص من حقائق وأحداث وخلفية تاريخية.

وبذلك تعرف الدراسة السياق بأنّه سرد الكلام وتتابعه والطريقة التي انتظم فيها النص وما يحيط به من عناصر مقامية (سياق الحال) أو مقالية (سياق النص) والهدف منه والمعنى الذي يحمله، كل ذلك في خطوط من العلاقات المتداخلة التي تربط بين أطرافه وتحقق له الانسجام والتناسب والتوافق، وهو ما يجعل الألفاظ أكثر من كونها وحدات معجمية ووحدات تركيبية نحوية، إنما هي طاقة إيحاء متحركة باتجاه معين؛ فالسياق بناء متكامل من الفقرات والعبارات

أما دلالة السياق؛ فقد دارت حولها تعريفات متعددة، تحطّ كلّها في المكان نفسه؛ إذ يعرفها البناني بأنها "ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك أو لاحقه"[11]، أي إنّ السياق متعلق بالكلام كله، ما كان سابقاً له وما لحقه، فنستنتج المعنى والدلالة المقصودة من الجمع بين هذه الأجزاء كلّها. ولقد عرف العطار دلالة السياق بقوله: "هو ما يوضح عن المراد لا بالوضع تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود او سابقه"[12].

والدلالة السياقية هي الغرض أو القصد الذي سيق الكلام في سبيله، وهي القرينة التي تحدد المعنى المقصود في الجملة بما يتناسب والقصد الذي جاء به مرسل الكلام في إطار الحدث، وبذلك لا بدّ من الربط بين الغرض والقرينة والحال في إطار فهم الدلالة السياقية على ما ترى هذه الدراسة.

وحين يُنظر في الجهود المبذولة لتحديد المقصود من الدلالة السياقية أو دلالة السياق، نجد أن عددًا من اللغويين قد أطلق عليها اسم "السياق غير اللغوي" أو "سياق الموقف"[13]، وقصدوا به مجموع التفاصيل غير اللغوية المحيط بالحدث المنطوق، وهي الزمان والمكان والظروف المعنوية للمتكلمين أو المتفاعلين في الموقف الكلامي، والسلوك الاجتماعي الإنساني المتفاعل بين الناس، أي التركيبة النفسية الإنسانية. يؤكد ذلك أولمان في حديثه عن السياق حين أكد أنّ دلالة السياق ودراسة هذه الدلالة تشمل —إلى جانب النواحي اللغوية– الظروف والملابسات والعناصر المتعلقة بالمقام والتعبيرات المرئية والملموسة والمسموعة ذات العلاقة بإنتاج المعنى بالطريقة التي يُراد لها أن تكون[14].

بذلك ترى الدراسة أن الثقافة عنصر أساسي في بناء السياق ودلالاته، العادات الاجتماعية بما تحمله من أفكار وطرق تحليل وفهم للكلام، وهو ما سيؤخذ بعين الاعتبار أثناء تحليل الشواهد الواردة في موطأ الإمام مالك بن أنس.

وهنا، تؤكد الدراسة أن فاعلية الدلالة تكتمل في إطار متكامل من النظم الاجتماعية والأعراف الحضارية والتقاليد والعادات اليومية والبنى المعرفية، وذلك كله يسهم في إنتاج العملية الكلامية وتأويلها، وتحديد ما هو مفهوم في المجتمع، لنصل في النهاية إلى إنتاج الظاهرة اللغوية وتأويلها.

المبحث الأول:

العلاقة بين اللفظ والدلالة في إطار السياق:

لقد أدرك العرب منذ البداية أن العمل المعجمي ليس مجّرد علاقة لفظ معين بدلالة أو مسّمى أو مفهوم معّين؛ وإّنما هو رصد اللغة في حركتها الاجتماعية بملاحظة السياق الذي تجري فيه [15]، وقد تنّبهوا إلى العلاقة بين الدال وما يحيل إليه، أي :المدلول، وبين دلالة اللفظ والعالم الخارجي، وقد حّددوا منذ عهد مبكّر ما يتقاطع مع مصطلح الدلالة من مصطلحات أخرى تلتقي معه حينًا، وتفترق أحيانًا أخرى، فنجد عندهم مصطلحات من قبيل الدلالة والدليل والاستدلال والعلامة وما إلى ذلك . فالدلالة عندهم مصدر كالكتابة والأمارة، وهي ما يمكن أن يستدلّ به، سواء أكانت بقصد واضعها، أم من غير قصده، وأما الدليل فهو فاعل الدلالة؛ ثم اسم الدليل يقع على كل ما يعرف به المدلول، حسّيًّا كان أو شرعيًّا، قطعيًّا كان أو غير قطعي، ثم سّمي الدليل دلالةً لتسمية الشيء بمصدره[16].

ولقد كان لعلماء البلاغة والنحو وغيرهما من جوانب الدرس اللغوي دور في تقديم نتاج يساعد في معالجة مشكلات دلالية منذ وقت مبكر، أسواء عبر المعاجم التي أنتجوها، أو عبر الكتابات التي قدمها اللغويون والنحويون والفلاسفة وأصحاب الفكر، وقد استمد الدلاليون ما كان لدى البلاغيين منذ الحضارة الإغريقية وفسروا تغيرات المعنى لغويًّا عبر المجاز والاستعارات، وتابعوا تحليل تصوراتهم فلسفيًّا واجتماعيًّا وربطوها بالأشياء، وخاصة أنهم ربطوا بين الرموز والمدلولات[17]. وفي هذه الدلالة يقول تمام حسان: "إن البلاغيين العرب كانوا متقدمين ألف سنة تقريبا عن زمانهم؛ لأنهم اعترفوا بفكرتي المقام والمقال، وذلك باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى، ويعد هذا الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة مغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة"[18].

ومن الشواهد على ذلك إجابة ابن المقفع عن مفهوم البلاغة حين سئل عنها، فقال: "البلاغة اسم جامع لمعانٍ تجري في وجوهٍ كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابًا، ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها ما يكون سجعًا وخُطبًا، ومنها ما يكون في رسائل. فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحيُ فيها، والإشارة إلى المعنى، والإيجازُ، هو البلاغة..."[19]. ومن هذه الإشارات كذلك ما قاله الجاحظ: "... وكلام الناس في طبقات؛ كما أنّ الناس أنفسهم في طبقات"[20]. أي أنّ المتكلم يعكس في كلامه مستوياتٍ اجتماعية وفكرية وثقافية واضحة.

لقد قال السلف عبارة موجزة، تحمل دلالة مهمة في إطار هذا المبحث، وهي: "لكل مقامٍ مقال"، وقالوا: "لكل كلمة مع صاحبتها مقام"[21]، ونستشف من هذا التعبير أنّ لكل موقف أو حدث أو ظرف كلامه الذي يُقال له؛ فيكون الكلام مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالظرف العام للموقف، أي السياق، ويكون السياق هنا وسيلة تحدد التفاصيل الداخلية والخارجية التي نحدد في ضوئها الدلالة المقصودة من الكلمة أو التركيب، وبهذا يرى البحث أنّ الوسيلة الصحيحة لفهم الدلالة، ومعرفة المعنى واستنباطه، تأتي من تحليل تفاصيل السياق، وفهم معطياته، والتعرف على مفاصله، و"ذلك بوضعه إطاراته اللغوية والاجتماعية والبيئية"[22].

ولقد أكد البلاغيون العرب ضرورة مراعاة المقام بكل تفاصيله وعناصره في أداء الكلام والكتابة، إذ يكون المعنى المطلوب فهمه في الكلام مرتبطًا بالمقام في الدرجة الأولى؛ فالكلام المقول أو المنطوق في مقام (سياق) معيّن لا يقال في مقام آخر، يؤكد ذلك إشارة البلاغيين إلى أنّ "البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"[23].

وتؤكد الباحثة صفية مطهري ذلك حين تذهب إلى أن نشأة علم الدلالة عند العرب كانت قديمة، فالبحث في الدلالات التي تحملها الكلمات من الأمور التي انتبه إليها علماء اللغة العرب، وأولوها اهتمامًا عظيمًا، ومن البراهين على ذلك كتاباتهم ومؤلفاتهم وضبطهم المصحف الشريف بالشكل[24]. ويمكن للدراسة أن تتفق معها حين تنظر فيما ذهب إليه ابن خلدون في مقدمته في قوله في علم أصول الفقه وما يلزم دارسيه: "يتعيّن النظر في دلالة الألفاظ، ذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة... ثم إن هناك استفادات أخرى خاصة من تراكيب الكلام؛ فكانت كلها من قواعد هذا الفن ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغوية"[25].

وإذا نظر الدارس في كتاب سيبويه، يجد أنه قد التقى مع الدرس اللغوي الحديث في النظر إلى أهمية السياق الفكري الاجتماعي والموقفي في تحديد المعنى، حيث تكثر عنده الإشارة إلى فهم المخاطب، وإلغاء مجموعة من العناصر اللغوية داخل الجملة بناءً على فهم المخاطَب والموقف العام الذي يقع فيه الكلام؛ بمعنى أنّهُ يُستغنى عن بعض الألفاظ في تركيب الجملة بحسب الموقف، مثل جواب الإنسان ردًّا على سؤال "مَن جاء؟"، بقوله: زيد، أي جاء زيد أو زيد الذي جاء، لكنّ المتكلم يكتفي بكلمة "زيد" لأنّ السياق يتطلب ذلك، وحال المخاطَب تقتضي ذلك.

ولقد ثار عبد القاهر الجرجاني على اللغويين حين أهملوا المبدأ الذي وضعه سيبويه بالربط بين الكلام والمقام، وهو بذلك سابق لنظرية فيرث السياقية التي يتحدث عنها محمد صالح باعتبارها وضعت الإطار النظري للفكرة في إطار نظرية متكاملة الجوانب، ليتأكد الباحثون بذلك أنّ علماءنا العرب قد سبقوا غيرهم في نضج التفكير اللغوي، الذي كان بحاجة إلى تأطير نظري أكثر عمقًا ووعيًا لينتشر بشكل واضح بين المتخصصين[26]. وتعني هذه النظرية، التي سبق العرب إلى أساسها في اللغة، أنّ دلالة السياق في مواقع الالتباس هي التي تبين المعنى الدلالي على حقيقته، وبه يتم الفصل في مواطن النزاع حول المعنى، خاصة حين يخرج التركيب اللغوي عن بنائه الأصلي في النظام اللغوي، وبذلك لا بدّ من التأكيد أنّ التعميم في شرح الشعر وتحليله يقود إلى الخلل والزلل، فلا يجوز أن نعمّم توظيف الألفاظ والصيغ في النصوص الأدبية أو التراثية أو الدينية تعميمًا نطلق به الأحكام عليها، إذ إنّ لكلّ نصّ سياقه الخاص، وإن تشابهت أو تطابقت الألفاظ والتراكيب والأنواع النصيّة.

وإنّ ما يؤكد أنّ هذا المسارَ مسارُ العلماء القدماء قول ابن يعيش: "المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات، وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه، وهو في قولك على ثلاثة أضرب منها: ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته. وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره.

وضرب ليس له الفعل ألبتة... نحو قولك لمن لقيته وعليه وعثاء السفر ومعه آلته فعلمت أنه آيب من سفره فقلت: "خير مقدم"، أي قدمت خير مقدم"[27]. وفي هذا يلمح الدارس أن هنالك ارتباطًا بين نصب بعض المصادر وسياق الحدث أو طبيعة الكلام.

وتشير الدراسة إلى أنّ عمل السياق الأساسي أن يبين دلالة الصيغة، ويمكن للقارئ أن يلمح ذلك حين ينظر في كلمة مثل لفظة "مُحتَل"، التي تأتي بالبنية نفسها في صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول، فيأتي دور السياق ليحدد الدلالة التي تحملها اللفظة، والأمر نفسه حين ننظر في أسماء الزمان والمكان على وزن مفعَل بفتح العين، مثل مذهب ومشرب ومخرَج ومقتل، فإننا نميز معناها من خلال السياق وحده.

وفي الحديث عن التركيب، "لا يمكن القول بأن الدلالة التركيبية هي الدلالة الناشئة عن مجموع الدلالات الجزئية أو المركزية، ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم"[28]، ويُفهم من هذا الكلام أنّ العلاقة بين عناصر التركيب النحوي وعناصر الدلالة علاقة تبادلية باتجاهين؛ إذ يعطي التركيب النحوي الجوانب الدلالية ما يلزمها ليتحدد معناها الأساسي؛ كما يعطي الجانب الدلالي التركيب النحوي الجوانب اللازمة له حتى يسهم في بيان المعنى وتمييزه، وفي إطار ذلك تتحدد العلاقة بين السياق الموقفي والسياق النصي اللغوي، ويمكن أن تكون هذه العلاقة عميقة بدرجة كبيرة تصل إلى أن يمدّ سياق الموقف التركيب النحوي نفسه، أي الجملة اللغوية نفسها، بمعانٍ ومقاصدَ متعددةٍ، بغضّ النظر عن بساطة التركيب اللغوي أو تعقيده.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحويين القدماء والمحدثين قد اتفقوا على هذه النظرة إلى تعدد المعنى للجملة الواحدة بصيغتها نفسها، وقد أشار محمد حماسة إلى أنّها جاءت بأنواع متعددة من الدلالات، مثل دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، والدلالة المباشرة، أو بدلالة الإيحاء، وبالرمز وغيرها[29].

يؤكد البحث بناء على ما سبق، أن السياق هو الذي يحدد معنى اللفظة أو الكلمة في داخل التركيب، بغض النظر عن نطق الكلمة صوتيًّا أو بنائها صرفيًّا، ولا يمكن لنا أن نغفل أنّ المعنى المعجمة الأصلي للفظة قد تحدد قبل ذلك من خلال سياق جاءت فيه، فاختارت المعاجم هذا المعنى الأصيل لتضعه بناء على التوظيف الأصيل للمفردة، وبهذا نستنتج أنّ للسياق الواحد معانيَ عدة تتحكم في طبيعته دلالات البنية العميقة بعد أن يوظف منتج الكلام أدوات الربط والقرائن اللفظية التي تربط بين دلالة المفردات وموقعها داخل بناء التركيب اللغوي (الجملة).

المبحث الثاني:

أهميّة الأخذ بالسياق في فهم النّصوص التراثية:

إنّ الأخذ بالسياق عند العلماء الأولين –كما هو اليوم– مهم في فهم النصوص التراثية والدينية على حد سواء، إن كان هذا في القرآن الكريم، أو في الحديث النبوي الشريف، ما يعني ضرورة التعامل مع السياق الموقفي الذي ينتج فيه الكلام حتى نتمكن من تفسير الكلام وفهم مداركه ومظانه وأهدافه وقواعده وأصوله الفقهية والشرعية، لنضمن بذلك عدم الخوض بعيدًا عن المطلوب فيه.

ويوضح الدكتور محمد حماسة في هذا الصدد أن اللفظ يتفاعل مع المعنى النحوي من حيث الفاعلية والمفعولية والحالية وغيرها، فيكتسب اللفظ بعينه معنىً جديدًا لا يكتسبه لفظ آخر في الوظيفة نفسها، فيختلف هذا المعنى نفسه باختلاف الفعل الذي يكون فاعلًا له، وباختلاف السياق النصي الذي فيه، حيث أشار عبد القاهر إلى أنه كلما زدت شيئًا وجدتَ المعنى قد صار غير الذي كان؛ فصلحت المجازاة بالفعل الواحد إذا أتى به مطلقًا في الشرط ومعدّى إلى شيء في الجزاء[30]، وفي ذلك يورد ابن حجر في فتح الباري حديثًا [31] عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قوله: **"إنما الأعمال بالنيّات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله"**[32].

فنجدهُ في هذا الحديث –صلى الله عليه وسلم– لم يجرِ في صياغة فعل الشرط وجوابه مجرى القواعد التركيبية الاعتيادية، إنما تغيّرت الصيغة عن الأصل التركيبي، ولا يكون هذا الخروج عن الأصل التركيبي من أفصح العرب إلا لغاية معنوية دلالية مهمة تصل إلى المتلقين بطريقة أفضل من أن تبقى في تركيبها المعتاد.

ويُستنتج أن الدلالة النهائية للكلام هي الدلالة التي تُستمد من مقام الكلام أو الحال المحيط به في الموقع المعنوي واللغوي، مثل التعبير عن حالة التعجب، أو الاستنكار، وهو بذلك يعبر عن الملابسات التي تحيط بالحدث اللغوي، ولا بدّ من أخذها بعين الاعتبار عند تحليل النص اللغوي ودلالاتها، وهذا النوع من الدلالة هو النوع الذي تدور حوله كل المستويات السابقة من الدلالة.

أولى المفسّرون أهمية كبيرة للسياق من أجل تحديد المعاني والدلالات المقصودة من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة؛ كما كانت هذه الأهمية بخصوص السياق موجودة قبل ذلك في مواقفَ كثيرة دارت فيها الحوارات والنقاشات حول مقاصد الآيات والأحاديث بين الصحابة وآل البيت الكرام، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ومن الأمثلة المهمة والواضحة أيضًا، والتي تثبت ذلك، حين صحّحت عائشة – رضي الله عنها– فهم عبد الله بن الزبير لقوله تعالى: {إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ}[33]. فقد فهم عبد الله بن الزبير بجواز عدم الطواف بهما، فأصلحت له عائشة في فهمه بأن قالت له: "لو كانت كما تقول كانت فلا جناح عليه ألا يطوف بهما، فإنما نزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلّون لمناة، وكانت مناة حذوَ قُدَيد، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة"[34]. وبذلك تكون السيدة عائشة – رضي الله عنها – قد اتخذت من سياق الموقف والسبب الذي نزلت فيه الآية وسيلة لتوضيح معنى مقاصدها الشرعية وشرحها حتى لا يقع التباس فيها، وبذلك تتجلى أهميّة الأخذ بالسياق في فهم المواقف والعبارات المرتبطة بالعقيدة والضوابط الشرعية.

وقد استمرّ الاهتمام بالسياق في التفسير وتحديد المقاصد الشرعية والأحكام الخاصة بالدين فيما بعد، فها هو الطبري يشير في مقدمة تفسيره للقرآن إلى أنّه اختار التأويل والتفسير بناء على اتساق الكلام على نظام في المعنى، ويكون ذلك بتناول سياق القرآن، وسياق السورة، وسياق المقطع، وسياق القراءات، مما يسهِم في ترجيح الوجه المحتمل للمعنى المطلوب؛ كما استدلّ المفسرون بالسياق في تقرير المعاني الكلية للقرآن وترجيح المعنى المناسب لها[35].

تؤكد هذه الدراسة أنّ للسياق أهميةً كبيرة في كشف المعاني وتقريبها إلى السامع، وفي حل إشكالية الاشتباه والمظان المتعارضة، ويُستَسهل هذا بتوظيف الاستعمال اللغوي وتحليله ضمن علاقته بالسياق؛ لأنّ المعنى يرتبط بسياق محدّد مخصوص أكثر من سياقٍ آخر.

وإذا أراد الباحثان أن يتأكّد بشكل أعمق من العلاقة المهمة بين السياق وتفسير النّص الديني، يمكن النظر في الحديث الذي احتجّ به الرافضة ليدلّوا على صحّة قولهم بأنّ الخليفة بعد النبي عليه الصلاة والسلام هو علي ابن أبي طالب، حين قال: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيَّ بعدي". ولكن بالعودة إلى السياق الذي قيل فيه الحديث، يُستدل أنّ تشبيه علي – رضي الله عنه – بهارون، هو تشبيه موقف، أي إنّ موقف عليّ مع الرسول عليه الصلاة والسلام يشبه موقف هارون مع موسى عليه السلام، والشبه واقع في الموقف لا في الصورة الكليّة[36]، ويعرف هذا بالسياق إذ لا نسلّم لوجه الاستدلال إن كان مستنبطًا بإهمال السياق.

إذن، لا بدّ من طرق أبواب السياق في جميع المجالات الشرعية؛ لأنّ السياق مرتبط باللغة العربية، وهي اللغة التي نطق بها القرآن الكريم والنبي محمد عليه السلام، وليس من المنطقي إغفاله في أيّ عملية بحث عن

دلالة أو تفسير، وبذلك فإنّ على الباحث أن يدرس السياقات المعجمية والنحوية والصرفية والصوتية للكلام، لربطها بالمحيط العام له، ومناسبته، وظروفه.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية على ألفاظ مختارة من موطأ الإمام مالك

يتناول هذا المبحث ثلاثة نماذج مختارة من الألفاظ المختلف في دلالتها في موطأ الإمام مالك بن أنس، وقد اختيرت مع الحرص على تنوّع طبيعة المسألة، وتنوّع طبيعة السياق، من أجل الوقوف على دور السياق في تشكيل الدلالة واستنباطها بشكل أوسع، وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: دلالة السياق في لفظة (يُبقِي).

كَانَ رَجُلَانِ أَخَوَانِ، فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَذُكِرَتْ فَضِيلَةُ الْأَوَّلِ مِنْهُما عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ يَكُنِ الْآخَرُ مُسْلِمًا؟». قَالُوا: بَلَىٰ، وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَا يُدْرِيكُمْ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ؟! إِنَّمَا مَثَلُ الصَّلَاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ عَذْبٍ غَمْرٍ* بِبَابِ أَحَدِكُمْ، يَقْتَحِمُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَا تَرَوْنَ فِي ذَٰلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ*؟! فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا بَلَغَتْ بِهِ صَلَاتُهُ[37]».

جاء هذا الحديث في الحض على الصلوات الخمس والالتزام بها، ووردت فيه قصة هي أن أخوين اثنين، أحدهما مات، والثاني مات بعده بأربعين ليلة، أما القصة الثانية: أرادا الإسلام فأسلما مع النبي صلى الله عليه وسلم، وأحدهما استشهد والآخر مات بعده، ولكن الذي يفصل القول في إسلامهما هو لفظ "هلك" في رواية مالك، أما في رواية حديث أبي هريرة، يورد فيقول: "...وكان إسلامُهما جَميعًا، وكان أحَدُهما أشَدَّ اجتِهادًا مِن صاحِبِه، فغَزا المجتَهِدُ منهما، فاستُشهِدَ، ثم مَكَثَ الآخَرُ بَعدَه سَنةً، ثم تُوُفِّيَ...[38]". أي أن الأول استشهد، قتل شهيداً في سبيل الله عز وجل، والثاني مات بعده بسنة ولم يستشهد[39]. لكنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير إليهم بأنّهم لا يدرون ما بلغت به أفعاله بعد صلاته، إذ تكون –كما ذهب القرطبي في المنتقى– قد رفعته درجات عن أخيه، فلا يدري أحد ذلك[40].

ويعني هذا الحديث أن العذب من المياه أشد إنقاء للأشياء من الدرن بالموازنة مع الماء غير العذب، كما أن الكثير أنقى من اليسير، وهذا مثل ضربه رسول الله –صلى الله عليه وسلم– للصلاة يخبر بأنها تكفر ما قبلها من الذنوب إذا اجتنبت الكبائر وابتعدت عن طريقها وأبعدتها عن طريقك[41].

إذن، يبين هذا الحديث فضل الصلاة ومكانتها في الإسلام؛ فهي تمحو ذنوب المسلم مثلما يفعل الماء العذب الكثير حين يغسل الأوساخ وينظفها، وفي هذا تشبيه في أن المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة في بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير؛ فكذلك تطهر الصلوات العبد المؤمن من الذنوب حتى لا يبقى له ذنب إلا قد سقط عنه. وقد قال ابن عبد البر في آخر شرحه: "مثل الصلوات الخمس كمثل نهر عذب غمر فهو محفوظ من حديث أبي هريرة وحديث جابر وحديث أبي سعيد الخدري من طرق صحاح ثابتة" [42].

يُروى الحديث بأحد لفظين؛ "يُبقي" بضم ياء المضارعة وإثبات الياء في آخره، و"يَبقى" بفتح ياء المضارعة وإثبات الألف المقصورة في آخره، وهنا تكمن المسألة في خلاف الرواية بين الفعلين؛ اللازم من بقيَ فهو "يَبْقَى"—بفتح الأول–، والمتعدي من أبقى المزيد بالهمزة على وزن أفعل هو "يُبقي" —بضم الأول، أي إنّ الخلاف في صيغة الفعل بين اللزوم والتعدّي؛ ولكل من اللزوم والتعدي معناه النحوي الذي يفيد، إذ يدخل هذا المعنى في السياق ووظيفة اللفظ في التركيب اللغوي، لا في الكلمة المفردة، ويشير عبد العظيم[43] في ذلك إلى أن صيغة الفعل اللازم قد لا تأتي إلا لازمة؛ مما يعني نسبتها إلى الصيغة؛ فيبدو اللزوم بهذا الشكل جزءاً من معاني الصرف، وتندرج هذه الحالة تحت تسميات كثيرة، منها الصيغ اللازمة، والقاصرة وغير الواقعة، وقد يكون ذلك مثار خلاف حين يوازن مع الفعل المتعدي.

ويرى البحث أنّ صيغة أفعل من الفعل اللازم تعني وقوع التعدية، إذ لهذه التعدية معانٍ متعددة أخرى غير ذلك؛ فحين تكون بمعنى التعدية تشبه قولنا: أجلستُ الطالبَ، فهو فاعل في المعنى للفعل جلس، لكنه مفعول في التركيب والدلالة للذي جعله يجلس. ومن معاني "أفعل" كذلك التعريض، نحو: أبعته، والصيرورة، نحو: أنبتت الأرض، أي صارت ذات نبات، والسلب، نحو: أشكيته أي أزحت عنه شكايته، كما تفيد هذه الصيغة الكثرة، نحو: أعتم المكان، أي كثرت عتمته، وغيرها من المعاني كالوجدان والمجرد والدعاء[44].

ويبين الرضي موقفه من هذه الزيادات بأن يعدّها ليست قياسًا مطردًا يسير عليه المتكلمون؛ فلا نقول في ظَرُفَ أظرفَ، ولا في نَصَر أنصرَ؛ إنّما لا بدّ من سماع اللفظ المعين ليفيد معنىً معينًا؛ فكما يكون لفظ أذهب وأدخل محتاجًا إلى السماع، فكذلك يكون معناه الذي هو انعكاس عنه؛ ففي أذهب نقصد التعرض للذهاب، ولا يمكن أن نستعمل أذهب بمعنى الإزالة مثلًا [45].

ونجدُ مثل هذا الحديث عند ابن هشام الأنصاري في باب "الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر"[46]، وكان منها عنده همزة أفعل، نحو: "أذهبتم"، في قوله تعالى: {أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي *حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا* وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا}[47]، و"أمتنا وأحييتنا"، في قوله تعالى: {قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ}[48]، و"يعيدكم ويخرجكم"،

في قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا}[49]. وقد أشار إلى أن دخول همزة التعدية قياس في القاصر (اللازم) سماعيّ في غيره، أو فيه وفي المتعدي إلى واحد، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن النقل بالهمزة كله سماعي[50].

وإذا أردنا أن نفصل القول في تحديد المعنى الغالب لصيغة (أفعل)، نجد أن التعدية هي الأكثر ورودًا إذا كان المتعدي ثلاثيًا، نحو "أذهبَ"؛ فيصير ما كان فاعلًا للفعل مفعولًا لمعنى الجعل؛ فحين نقول: عادَ أحمد، يكون أحمد فاعلًا، أما إذا قلت: أعدتُ أحمد، أي جعلته عائدًا، فأحمد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، أما إذا كان الفعل الثلاثي غير متعدٍّ صار بالهمزة متعديًا إلى واحد، هو مفعول لمعنى الهمزة، أي الجعل والتصيير[51].

وحين تجيء الدراسة إلى القول الفصل في اللفظ بين "يُبْقِي" و"يَبْقَى"، يذهب البحثُ إلى ما جاء به القرطبي في شرح الحديث في الاستذكار[52]؛ إذ يرى أن الماء العذب من الماء أشد إنقاءً للدرن كما أن الكثير منه أشد إنقاء من اليسير، ما يعني أنّ هنالك ما يجعل هذا الدرن نقياً، ولأن معنى الجعل أكثر إمكانًا في هذا السياق، وأكثر قبولًا، فإنّ المعنى المؤكد للشاهد في الحديث أنّ الصلوات الخمس يجعلن وعاء الإنسان خالياً من الذنوب، فلا تبقى، بل تزول بفعل شيء خارج الدرن يزيلها، وهو الصلوات الخمس التي جعلته يزول، أي أنّ الصيغة اللازمة هي الصيغة الأكثر ميلاً للسياق كونها تنحصر بهذا المعنى؛ فيرجح البحث صيغة "يبقى".

المطلب الثاني: دلالة السياق في لفظة (أقصرت):

حَدَّثَنَا عبداللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقَصُرَتِ[53] الصَّلاَةُ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ؟ فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثم رفع[54].

ورد الحديث في مصادره التي خرّجته بضم الصاد، أي قَصُرَت، إلا عند نفر قليل كسر الصاد وضمّ القاف، ورواها بـ "قُصِرَت"، بتفسيرها أن الله تعالى قد قصرها[55]، وهو ما ذهب إليه ابن رسلان بأنّ المقصود قصّرها بالتخفيف والتشديد، وأقصرها على السواء بناءً على رأي الأزهري[56]. لكن لم تشر هذه المصادر إلى تعدد الرواية بين ضم الصاد وكسرها على الفاعل والمفعول به على التوالي، ما عدا ما أشير إليه في هذا البحث من أن الوقشي قد تحدث عن ذلك بشكل واضح صريح.

وقد جاء هذا الحديث في صلاة السهو؛ حيث يبين الحديث الشريف ما على المصلي فعله إذا نسي وأنقص في صلاته ثم سلّم؛ بأنه يكمل ما تبقى عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين للسهو تجبر ما حصل[57]، فالصَّلاةُ عِبادةٌ معنوية عميقة بين الإنسان وربه، فيها يسجد العبدُ بيْن يَدَيْ الله عزّ وجلّ، يقصر نفسه من أجل الخُشوعَ والتَّدبُّرَ وعدَمَ الانشغالِ بهموم الدُّنيا ومتاعها، ولكنَّ الإنسانَ قد يَسْهو في صلاته، فيقلّ في إجراءاتها أو يَزيدُ فيها، وهذا السَّهوُ يَحتاجُ إلى ما يعوضه احترازًا من المصلّي، وقد شرَعَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ سَجدَتَيِ السَّهوِ لمِثلِ ذلك، بعد مثل هذا الموقف الذي كان مع ذي اليدين[58]. بذلك نرى أن الشروح المختلفة تظهر إلى أنّ سؤال ذي اليدين يتحدث عن القصر عكس الطول، أي السجدتين بدل الأربع سجدات.

وبما أنّ المسألةَ في باب الصيغة وتوظيف هذه الصيغة في الدلالة، فإنّه من المهم أن يُدرس الأمر في باب الصرف من حيث تغير التوظيف بين اللازم والمتعدي، عند التصريف في صيغتي (فَعُلَ – قَصُرَ) و(يفعُل – يقصُر). ويشير صاحب شذا العرف إلى أن هاتين الصيغتين من الصيغ التي تدل على الخِلقة، وتتصف أنّ لها بقاء، ويرى أنّه من الممكن أن يتحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا النمط، من أجل أن يدلّ على أنّ معناه صار جزءاً أصيلاً وفطرياً من صاحبه[59]. وقد ورد عند غير عالم من علماء الصرف أنّ هذه الأفعال بصيغتها هذه لا تتجاوز فاعلها إلا بأداة أو وسيلة؛ لأنها أفعال تدل على السجايا والطباع، مثل حسُنَ وقبُحَ. أي إنّ هذه المسألة تندرج في جانب أنّ (أقصرت) يمكن أن تكون من فعلٍ متعدٍ يتخطى الفاعل إلى مفعول به، أو أن تكون فعلًا لازمًا لا يتطلب مفعولًا، كونه من الصيغة (فَعُلَ – يَفعُلُ) التي تدل على الأوصاف الخلقية.

وبذلك، فإنّ دلالة الفعل "أقَصُرَت" على وزن (فَعُل يفعُل) صارت قصيرة في ذاتها، أي بما أنّه للصلاة عدد ركعات ثابت لا تزيد عنه ولا تقل، فقد سأل عنها ذو اليدين إن كانت قد قصرت أو قلّت عن أربعٍ بعد أن صلاها اثنتين، فإنّ أقرّ النبيّ –صلى الله عليه وسلم– ذلك، التزم الناس به وصار دوامًا بينهم، إلا أنّه صلاها أربعًا بعد أن استوثق؛ حيث إنّ العبادات مبنية على اليقين، ولا يتغيّر فيها شيء إلا بأمر من الله تعالى، وبناء عليه؛ يرى كثير من العلماء أن تكون (أقَصُرَت) بضمّ الصاد (عين الفعل) على وزن فَعُل، وهو ما ذهب إليه النووي حين قال عن "أقصُرت": "هذا أكثر وأرجح"[60]. حيث يرى البحث هنا، أنه صارت هيئاتها وأفعالها وأقوالها أمراً لازماً لها لا يتغير إلا بأمر منزّل من قبل السماء لا يُحاد عنه، فيكون كالسجية لا ينفك عنها، فيحسُن بذلك.

وقد ذهب الباحث إدريس إلى أنّها أصبحت من أفعال السجايا[61]، متوافقًا بذلك مع ما تذهب إليه هذه الدراسة، الأمر الذي أشارت إليه الباحثة صباح حلبي بأن بعض الألفاظ كالصلاة والحجّ والصوم التي جاءت مختصة بالدلالات الشرعية قد أخذت نصيباً من الترقّي والدنوّ في الدلالة[62] والمعنى بسبب توفر بيئة سياقية جديدة تغيّر في معناها ودلالتها، كما وقع مع لفظة "أقَصُرَت". كما أشار في السياق نفسه يوسف الصيداوي حول هذه المسألة إلى عكس ذلك، فأشار إلى أن دلالة الفعل (أَقُصِرَت) المبني للمجهول تؤثر في نفس المتلقي وتوجه نظره إلى الحدث بعينه، فيكون إخفاء الفاعل أمرًا مقصودًا لغاية دلالية هي توجيه الانتباه إلى الموضوع الأساسيّ من الحديث، أي إلى الفعل لا الفاعل له، فلا تقصر الصلاة إلى بأمر إلهي، ووحي سماوي، فاستتر الفاعل تعظيمًا له عزّ وجلّ، فصار الإيجاز أبلغ من الذكر[63].

وهنا يفتح الباحثون العين على جانب آخر دلاليّ في العلاقة بين السياق والدلالة؛ فإنّ الفعل الذي لا يكون فاعله إلا واحدا؛ كأوامر الصلاة والضوابط الشرعية التي لا يكون آمرُها إلا الله تعالى، يكون من الدلالة على رفعة صاحبها، وعظمته، واختلافه كل الاختلاف عن البشر، أن يخفي المتكلم ذكره لأنّه من المعروف والطبيعي وغير القابل للشكّ أنّ يكون صاحب الفعل غيره، حاشاه، وبذلك تكون صيغة (أقُصِرت) المبنية للمجهول، أكثر بلاغةً وإيجازًا، بل أكثر لباقةً باسم الله تعالى وعظمته.

وخلاصة القول؛ لا يمكن لنا أن نرجّح واحدة على أخرى من حيث الدلالة؛ فالصيغتان قابلتان للاستقامة في كلّ سياق، وكلتاهما يمكن أن تكونا صحيحتين؛ وبذلك يمكن لنا أن نذهب مذهب كتب الحديث وما أثبتته بكثرة، جريًا على ما استوثق به علماء الحديث وجامعوه، وقد أثبتت كتب الحديث في معظمها الحديث بصيغة (أقَصُرَت) المبنية للمعلوم، أي للفاعل، وبذلك ترجح الدراسة هذا الضبط وفق كتب الحديث التي أثبتته[64]. أي قصُرت الصلاة صارت قصيرة عن المعتاد، وهو ما نفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم باستكمالها وإتباعها بسجود السهو. ويُختم هذا الشاهد بتعليق مالك بن أنس رضي الله عنه مؤكدًا ما ذهبت إليه الدراسة: "كل سهو كان نقصانًا من الصلاة، فإن سجوده قبل السلام، وكل سهو كان زيادة في الصلاة فإن سجوده بعد السلام"[65].

المطلب الثالث: دلالة السياق في لفظة (فأربحا):

حَدَّثَنِي مَالِك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ فَلَمَّا قَفَلَا مَرَّا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ ثُمَّ قَالَ لَوْ أَقْدِرُ

لَكُمَا عَلَى أَمْرٍ أَنْفَعُكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ ثُمَّ قَالَ بَلَى هَاهُنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأُسْلِفُكُمَاهُ فَتَبْتَاعَانِ بِهِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ ثُمَّ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ فَتُؤَدِّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَيَكُونُ الرِّبْحُ لَكُمَا فَقَالَا وَدِدْنَا ذَلِكَ فَفَعَلَ وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ فَلَمَّا قَدِمَا بَاعَا فَأَرْبَحَا[66].

يروى هذا الحديث في جواز القراض دون ربا، ويقع الشاهد في الحديث الشريف السابق في لفظة (فأربحا) إذ تُروى بضم الهمزة مبنية للمجهول (أُربِحا) بمعنى أعطيا الربح، وتُروى بفتح الهمزة مبنية للمعلوم (أَربَحا)[67]، بمعنى حصدا الرّبح بفعلهما. فيكون الاختلاف في الرواية بين صيغتي المبني للمعلوم والمبني للمجهول، بين (فعلت وأفعلت).

يشير سيبويه في هذا الباب حين يفرق بين صيغتي فعلت وأفعلت إلى أنّ الفرق بينهما في الدلالة يحدده مستوى قيام الفاعل بالفعل، أو تحديد الفاعل الذي ذُكر أو فُهم ضمنيًا، فيقول: و"أما طردتُه فنحيّته، وأطردته أي جعلته طريدًا هاربًا"[68]، ويقصد بذلك التعدية، فيكون الفعل أغرقنا متعديًا من الفعل غرقَ، الذي يلزم فاعله فقط، فكانت التعدية ليصير ذا مفعول به هو آل فرعون.

فاختلفت الدلالة هنا باختلاف الصيغة، أما الدلالة على الفاعل المذكور أو المفهوم ضمنيًا فيشبه قول القائل: أصاب يده، وأُصيبَت يده؛ والفرق بين المثالين أنّ في الأوّل يصيب الفاعل نفسه باجتهاده، أمّا في الثانية فالنتيجة نفسها تتحقق لكن بيد غيره.

ويشير الرضيّ إلى الشأن نفسه بأنّ همزة أفعل للفعل الثلاثي غالبًا ما ترد للتعدية[69]، فيكون لازمَ فعله متعديًا إلى مفعول واحد، ويتعدى إلى مفعولين ما كان متعديًا إلى مفعول واحد، وهكذا. كقولنا: فهمَ الطالبُ الدرسَ، وأفهمتُ الطالبَ الدرسَ. فيكون للفعل فهمَ مفعولًا به واحدًا، ويكون للفعل أفهمتُ مفعولين؛ الأوّل منهما مفعول الجعل، والثاني مفعول لأصل الفعل، ومرتبة المفعول به للجعل أولى من مرتبة الثاني لأنّ فيه معنى الفاعلية، وبهذا تسيرُ التعديةُ إلى ما كان له مفعولين فينصب ثلاثة.

وكذلك يمكن للتعدية أن تقع في المبني للمجهول، فيستتر الفاعل ويُفهم ضمنًا، ويكون المفعول به الناتج عن الجعل نائبًا للفاعل، كقول الشاعر:

تمنّى حُصينٌ أن يسودَ جِذاعَهُ فأمسى حُصَينٌ قد أُذِلَّ وأُقهِرا[70]

ففي كلّ من الفعلين أذلّ وأُقهِر تعديةً، وهما مبنيان للمجهول، والتقدير: أذلّ فلان حُصينًا، وأقهر فلان حصينًا. أي صار أمره الذل والقهر[71].

إنّ الفعل ربحَ فعل متعدٍ إلى مفعول واحد في أصله، أي إنّ ابني أمير المؤمنين قد ربحا مالًا، وبما أنّ المالَ قد جاء إليهما بفعل فاعل، أسهمَ في الربح هذا، لا بدّ من صيغة تشمل الأمر كلّه وتدلّ عليه دلالةً سليمة متقنة، وبذلك يرى البحث هنا، أنّ رواية الحديث بلفظة المبني للمجهول (أُربِحا)، تكون أكثر قربًا من الدلالة المقصودة، لا سيّما أنّ ابني عمر بن الخطاب —رضي الله عنهم– قد أخذا المال، فربحا بفعل أبي موسى الأشعري، ما يجعلهما في موقع المفعول للجعل، ويكون المال مفعولًا لأصل الفعل، أي نقول: أربحَ أبو موسى الأشعري ابنَي أمير المؤمنين مالاً، أي جعلهما يربحان المال، ثُم نبني هذا القول للمجهول فيصير: أُربِحَ ابنا أمير المؤمنين مالاً، أي أُربِحا، والألف ضميرٌ يدلّ عليهما. ويعود بنا ذلك إلى تعبير الوقشي في تعليقه على الحديث حين قال إنّهما "أُعطيا الربح"، أي حصلا عليه بفعل فاعل آخر.

وليتضح الرأي أكثر، يجب أن نشير إلى أنّ الصيغة الأولى بالمبني للمعلوم (أربَحا) تعني أنّهما قد اقترضا المال من صاحبه، ثم اجتهدا وعملا بجدّ إلى أن حصلا على الربح، فالفضل لجهدهما والمعنى مختصّ بهما وحدهما، أما الصيغة الأخرى بالمبني للمجهول (فأُربِحا) فإنّ فيها فضلًا لصاحب المال، أي عامل العراق أبو موسى الأشعري، الذي أقرضهما هذا المال؛ فكان فعله هذا سببًا من أسباب حصولهما على الربح، إذ لولا ذلك ما تاجرا ولا ربحا، والفضل له من قبلهما، واللفظان جائزان ومناسبان للسياق الذي قيل فيه الحديث.

الخاتمة:

بعد الاطلاع على مفهوم السياق ودلالة السياق، وتحديد دور السياق في تشكل الدلالات، وتحليل النماذج المختارة من موطأ الإمام مالك، يتبيّن للدراسة أن السياق هو الوعاء الذي تنمو فيه اللفظة لتبني دلالتها، به يتعرف المتلقي على الدلالة الحقيقية لها، ولا يمكن لأي لفظة أن تجد دلالتها الحقيقية والصحيحة المناسبة لمقتضى القول، دون أن يكون السياق واضحًا ومعروفًا للقائل والمقول له، وهذا في أصل كلامنا العربي المتداول مهم جدًا، فكيف به إذا كان في كلام أفصح العرب على الإطلاق، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما ورد في كتب الحديث كموطأ الإمام مالك بن أنس، فسيكون من الأساسيّ والمرجعيّ بما لا يترك مجالًا للشكّ تحديد السياق الذي جاءت فيه اللفظة من أجل تحديد دلالتها وبناء الدلالة الشرعية والشروح الفقهية على هذه العلاقة بين السياق والدلالة.

أما بخصوص المسائل المختارة من موطأ الإمام مالك، فيذهب البحثُ إلى أنّ الصيغة قد أحدثت فرقًا في الدلالة والمقصود من الحديث، بحسب المعنى الذي تؤديه في سياق المقال والقام، حيث تبين أن الماء العذب

من الماء أشد إنقاءً للدرن؛ كما أن الكثير منه أشد إنقاء من اليسير، ما يعني أنّ هنالك ما يجعل هذا الدرن نقياً، ولأن معنى الجعل أكثر إمكانًا في هذا السياق، وأكثر قبولًا، فإنّ المعنى المؤكد للشاهد في الحديث أنّ الصلوات الخمس يجعلن وعاء الإنسان خالياً من الذنوب، فلا تبقى، بل تزول بفعل شيء خارج الدرن يزيلها، وهو الصلوات الخمس التي جعلته يزول، أي أنّ الصيغة اللازمة هي الصيغة الأكثر ميلاً للسياق كونها تنحصر بهذا المعنى؛ فيرجح البحث صيغة "يبقى".

أما في الشاهدين الثاني والثالث؛ فقد وجدت الدراسة أن هنالك حالات يكون فيها اختلاف اللفظ بدلالات مختلفة اختلافًا بسيطًا أمر جائز، فهنا لقد جاز اللفظان لاتفاقهما وسياق الحديث في الحالتين، حيث لا يمكن ترجيح واحدة على أخرى من حيث الدلالة؛ فالصيغتان قابلتان للاستقامة في كلّ سياق، وكلتاهما يمكن أن تكونا صحيحتين؛ وبذلك يمكن في الشاهد الثاني أن يُذهب مذهب كتب الحديث وما أثبتته بكثرة، جريًا على ما استوثق به علماء الحديث وجامعوه، وقد أثبتت كتب الحديث في معظمها الحديث بصيغة (أقَصُرَت) المبنية للمعلوم، أي للفاعل، وبذلك ترجح الدراسة هذا الضبط وفق كتب الحديث التي أثبتته، والأمر نفسه في الشاهد الثالث بين أربَحا وأُربِحا، بالمبني للمعلوم والمبني للمجهول.

وبناء على ذلك، يظهر واضحًا شدة الارتباط بين الدلالة والسياق؛ فإذا سمح السياق لدلالة واحدة أن تكون هي المحددة، كان ذلك، وإذا أتاح السياق لأكثر من دلالة أن تكون في اللفظ، كان ذلك؛ فتتسع الدلالة وتنفتح على تفسيرات ومعانٍ متعددة بحسب ما يتسع لها وعاء السياق.

---

[1] ينظر: لسان العرب، 369/3 وانظر: مقاييس اللغة، 117/3

[2] الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت، ط1، 1998، 484/1

[3] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 335-336

[4] المعجم الوسيط، 482/1

[5] ينظر: الحضرمي، أحمد الطلبة، دلالة السياق: مفهومها والاستدلال بها وأهميتها في الترجيح لمسائل الاعتقاد والفقه، مركز سلف للبحوث والدراسات، العدد 33، ص 5

[6] ينظر: رانيا فوزي عيسى، علم الدلالة النظرية والتطبيق، ص 111

[7] المرجع نفسه، ص 112

[8] عبد المنعم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص 82

[9] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 61

[10] تمام حسان، قرينة السياق، ص 375

[11] البناني، الحاشية على جمع الجوامع، 20/1

[12] العطار، الحاشية على جمع الجوامع، 30/1

[13] مجموعة من اللغويين، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص 51

[14] أولمان، استيفان، دور الكلمة في اللغة، ص 57، وينظر: العموش، خلود، الخطاب القرآني – دراسة في العلاقة بين النص والسياق، ص 26

[15] نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 233

[16] الكفوي، الكليّات – معجم في المصطلحات والفروقات اللغوية، ط2، ص 439

[17] مونان، تاريخ علم اللغة، ص 48-49.

[18] حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص 337.

[19] الجاحظ، البيان والتبيين، 114/1

[20] المصدر السابق،135/1

[21] ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، 167/1. أول ما قيلت هذه العبارة فيما ينسب إلى الحطيئة حين قال: تحنّن عليَّ هداكَ المليكُ
* فإنّ لكلّ مقامٍ مقالا. ينظر: نجوى محمود صابر، دراسات أسلوبية وبلاغية، ص 185

[22] الصفدي، استراتيجية التسمية: التأويل وسؤال التراث، مركز الإنماء القومي، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 29، ص 4

[23] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 12

[24] مطهري، صفية، الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، ص 32

[25] ابن خلدون، المقدمة، ص 419

[26] يحيا، أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، ص 29

[27] ابن يعيش، شرح المفصل، 113/1

[28] عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحو الدلالي، ص 98

[29] المصدر نفسه، ص 20

[30] عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 15، وينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 533

[31] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 3/1

[32] صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، حديث 1.

[33] سورة البقرة، اية 158

[34] صحيح البخاري، حديث رقم 1790

[35] ينظر: الحضرمي، أحمد الطلبة، دلالة السياق: مفهومها والاستدلال بها، ص 15-16

[36] ابن تيمية، أحمد تقي الدين، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ص327-329

*(غمر) الغَمْر: بفتح الغين وسكون الميم: الكثير، (عذب) العذْب: هو الطَّيّب الذي لا مُلُوحةَ فيه. (درنه) الدرن: الوسخ.

[37] موطأ مالك، 471/1

38 ابن حنبل، المسند، تخريج أحمد شاكر، 370/2

39 حطيبة، شرح الترغيب والترهيب للمنذري، 4/6

40 القرطبي، ألمنقى في شرح الموطا، 310/2

41 ابن عبد البر، التمهيد، 219/24

42 المصدر نفسه، 221/24

43ينظر: عبد العظيم، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية، ص 71

44 ينظر: سيبويه، الكتاب، 55/4، الحلبي، الدر المصون، 68/1، والرضي، شرح الشافية، 83/1

45 ينظر: الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، 84/1، وقد أشار إلى المسألة نفسها سيبويه في كتابه 62/4

46 ابن هشام، مغني اللبيب، 683/5

47 سورة الأحقاف، 2

48 سورة غافر، 11

49 سورة نوح، 17 و18

50 أبو حيان، الارتشاف، 2093

51 الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، 86/1

52 القرطبي، الاستذكار، 367/2

53 انفرد بالخلاف في هذا اللفظ الوقشي فقط، ينظر: الوقشي، التعليق على الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي، 140/1 وينظر: الموطأ لإمام دار الهجرة رواية يحيى بن يحيى الليثي، 147/1 رقم 58

54 أخرجه البخاري في كتاب السهو – باب من لم يتشهد في سجدتي السهو، حديث رقم 1228 وفي صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة– باب السهو في الصلاة والسجود له، حديث رقم 573.

55 ينظر الكاندهلوي، أوجز المسالك، 272/2 والتمهيد لان عبد البر، 341/1، 357 وفي 204/11، والتلمساني، الاقتضاب، 116/1.

56 الكاندهلوي، أوجز المسالك، 272/2، وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، 358/8

57 ينظر: البسام، عبد الله بن عبد الرحمن، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، ص 186

58 ينظر كذلك في شرح الموقع على الحديث: https://dorar.net/hadith/sharh/109999

59 الحملاوي، شذا العرف، ص 66

60 الكاندهلوي، أوجز المسالك، 272/2 والتمهيد لان عبد البر، 341/1، 357 وفي 204/11، والتلمساني، الاقتضاب، 116/1.

61 إدريس، ثريا عبد الله، الصيغ الفعلية في القرآن أصواتًا وأبنية ودلالة، 119/1

62 حلبي، صباح بنت عمر، دلالات الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية، ص 19

63 يوسف الصيداوي، اللغة والناس، ص 134

64 الموطأ، رواية يحيى الليثي، 147/1 رقم 58، والتلمساني، الاقتضاب، 116/1–118، وعبد الباقي، الموطأ المطبوع، 93/1، وأخرجه البخاري في كتاب السهو، باب من لم يتشهد في سجدتي السهو، وابن حجر، فتح الباري، 661/3، وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، حديث 97

65 ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، 1/ 89 وينظر: الزرقاني، شرح موطأ الإمام مالك، 1/ 283

66 أخرجه مالك في: الموطأ لإمام دار الهجرة، وراية يحيى بن يحيى الليثي، 221/2 و 222 كتاب القراض باب ما جاء في القراض، حديث 1. ومثبت عند محمد عبد الباقي، الموطأ المطبوع، 687/2، كتاب القراض، باب ما جاء في القراض، حديث 1.

67 ينظر: التلمساني، الاقتضاب، 311/2 والوقشي، التعليق، 161/2

68 الكتاب، 56/4

69 شرح شافية ابن الحاجب، 86/1

70 الجواليقي، موهوب، شرح كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة، ص 259

71 ابن منظور، لسان العرب، مادة قهر.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

1. ابن حجر العسقلاني. (1986). ***فتح الباري بشرح صحيح البخاري***. تح: عبد العزيز بن باز ومحمد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. القاهرة: المطبعة السلفية.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004). ***المقدمة***. تح: عبد الله محمد الدرويش. دمشق: دار يعرب.
3. ابن عبد البار. (1993). ***الاستذكار الجامع لمذاهب الفقهاء وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار***. دمشق: دار قتيبة للطباعة والنشر.
4. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1412هـ). ***التمهيد لما في الموطأ من المعاني***. تح: مجموعة من المحققين. المغرب: وزارة الأوقاف الإسلامية.
5. ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني. (1979). ***مقاييس اللغة***. تح: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.
6. ابن قيم الجوزية. (1998). ***زاد المعاد في هدي خير العباد***. تح: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة.
7. ابن منظور، جمال الدين. (1995). ***لسان العرب***. بيروت: دار صادر.
8. أحمد الحضرمي. (2016). ***دلالة السياق***: مفهومها والاستدلال بها وأهميتها في الترجيح لمسائل الاعتقاد والفقه. مركز سلف للبحوث والدراسات، العدد 33، المملكة العربية السعودية
9. أحمد الحملاوي. (د.ت). ***شذا العرف***. مصر: دار الكتب العلمية.
10. أحمد بن حنبل. (1995). ***المسند***. تح: أحمد شاكر وحمزو الزين. الأردن: دار الحديث
11. أحمد تقي الدين ابن تيمية. (1986). ***منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية***. تح: محمد رشاد سالم. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
12. الأزهري. (د.ت). ***تهذيب اللغة***. تح: عبد العظيم محمود. مصر: مطابع سجل العرب. الدار المصرية للتأليف والترجمة
13. استيفان أولمان. (1997). ***دور الكلمة في اللغة***. ترجمة: كمال بشر. ط12. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

14. الأنصاري، ابن هشام. (1964). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***. تح: مازن المبارك وحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر.
15. الباجي، أبو الوليد سليمان. (1999). ***المنتقى في شرح موطأ مالك***. تح: محمد عبد القادر أحمد عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
16. تمام حسان. (1993). ***قرينة السياق***. بحث مرفق بالكتاب التذكاري للعيد السنوي لكلية دار العلوم، مطبعة عبير الكتاب. القاهرة
17. تمام حسان. (2006). ***اللغة العربية: معناها ومبناها***. ط5. بيروت: عالم الكتاب.
18. ثريا إدريس. (1989). ***الصيغ الفعلية في القرآن أصواتًا وأبنية ودلالة***. رسالة دكتوراه. الجامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.
19. خلود العموش. (2008). ***الخطاب القرآني – دراسة في العلاقة بين النص والسياق***. الأردن: عالم الكتاب الحديث، جدارا للكتاب العالمي
20. رانيا فوزي عيسى. (2008). ***علم الدلالة النظرية والتطبيق***. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية
21. الرضي. محمد بن الحسن الإستراباذي. (1966). ***شرح الرضي لكافية ابن الحاجب***. تح: حسن بن محمد الحفظي ويحيى بشير مصطفى. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
22. الزمخشري. محمود بن عمر. (1998). ***أساس البلاغة***. تح: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية.
23. سيبويه، عمرو بن عثمان .(1983). ***الكتاب***. تح: عبد السلام هارون. ط:3. بيروت: عالم الكتب.
24. صباح بنت عمر حلبي. (1421هـ). ***دلالات الألفاظ الإسلامية في الأحاديث النبوية***. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى
25. البخاري، محمد بن إسماعيل. (2002). ***صحيح البخاري***. بيروت: دار ابن كثير
26. الطبري، محمد بن جرير. (2000). ***جامع البيان في تأويل القرآن***. تح: أحمد محمد شاكر. بيروت: مؤسسة الرسالة
27. عبد القاهر الجرجاني. (د.ت). ***دلائل الإعجاز***. تح: محمود محمد أبو فهر. القاهرة: مكتبة الخانجي.

28. عبد اللطيف، محمد. (2000). ***النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحو الدلالي***. مصر: دار الشروق.

29. عبد الله البسام. (1423هـ). ***توضيح الأحكام من بلوغ المرام***. ط5. مكة المكرمة: مكتبة الأسدي

30. عبد المنعم خليل. (2007). ***نظرية السياق بين القدماء والمحدثين***. الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر

31. الفيروز آبادي. (2005). ***القاموس المحيط***. تح: محمد نعيم العرقسوسي. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة

32. القاضي الباجي. (1999). ***المنتقى في شرح موطأ مالك***. تح: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية

33. الكفوي، أبو البقاء أيوب الحسيني. (1998). ***الكليّات – معجم في المصطلحات والفروقات اللغوية***. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

34. كمال بشر. (1972). ***دراسات في علم اللغة***، القاهرة: دار المعارف.

35. مالك بن أنس. (1985). ***موطأ مالك بن أنس – الموطأ المطبوع***. أخرجه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: إحياء التراث

36. مالك يحيا. (2008). ***أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى***، مجلة الآداب والعلوم، جامعة تشرين، العدد 30، الجزء الثاني

37. محمد الأعظمي. (2004). موطأ الإمام مالك، الإمارات: مؤسسة زايد آل نهيان

38. محمد الكاندهلوي. (2003). ***أوجز المسالك إلى موطأ مالك***. تح: تقي الدي الندوي، دمشق: دار القلم.

39. مسلم بن الحجاج. (2006). ***صحيح مسلم***. ط1. تح: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة. المملكة العربية السعودية: دار طيبة الخضراء

40. مطاع صفدي. (1984). ***استراتيجية التسمية: التأويل وسؤال التراث***، مركز الإنماء القومي، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 30-31، لبنان

41. ***الموطأ لإمام دار الهجرة رواية يحيى بن يحيى الليثي***. (1997). تح: بشار عواد معروف. ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي

42. موهوب الجواليقي. (1995). ***شرح كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة***. تح: طيبة حمد بودي، الكويت: دون ناشر

43. نجوى محمود صابر. (2008). ***دراسات أسلوبية وبلاغية***. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

44. الوقشي. هشام بن أحمد. (2001). ***التعليق على الموطأ***. تح: عبد الرحمن العثيمين، السعودية: مكتبة العبيكان.

45. يوسف الصيداوي. (1996). ***اللغة والناس***. حلقات في اللغة ونحوها وصرفها أذاعها التلفزيون السوري. دمشق: دار الفكر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. jean dubois et autres dictionnaire de linguistique , la rousse paris .1989, mot contexte.
2. paul robert , petit robert , isbn paris .1992
3. https://dorar.net/hadith/sharh/109999